قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٢١

بشأن الموافقة على قرار مجلس محافظى بنك التنمية الإفريقى رقم ٢٠١٩/٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ بشأن التصريح بالزيادة الخاصة لرأس مال البنك ، وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية فى إطار الزيادة الخاصة لرأس مال البنك الناتجة عن انضمام أيرلندا إلى عضوية البنك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على قرار مجلس محافظى بنك التنمية الإفريقى رقم ٢٠١٩/٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ بشأن التصريح بالزيادة الخاصة لرأس مال البنك . وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية فى إطار الزيادة الخاصة لرأس مال البنك الناتجة عن انضمام أيرلندا إلى عضوية البنك، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شوال سنة ١٤٤٢هـ

(الموافق ٣ يونيو سنة ٢٠٢١م)

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٤٤٢ هـ (الموافق ٢٨ يونيو سنة ٢٠٢١ م) .

قرار مجلس محافظى بنك التنمية الإفريقى
رقم B/BG/2019/04
الصادر فى ١٢ يونية ٢٠١٩
بشأن التصريح بالزيادة الخاصة
لرأسمال بنك التنمية الإفريقى

مجلس المحافظين

بالنظر إلى :

١ - اتفاقية إنشاء بنك التنمية الإفريقى ("الاتفاقية") وبصفة خاصة المواد ٥ (٣) و٥(٤) (رأس المال المصرح به)، المادة ٦ (الاكتتاب فى الأسهم)، المادة (٧)(سداد الاكتتاب) والمادة ٢٩ (سلطات مجلس المحافظين) ؛ و

٢ - قرار مجلس المحافظين B/BG/98/04 الذى بموجبه تمت الموافقة على تعديل المادة ٥ (٤) من اتفاقية البنك والتى تنص على أن يتم تخصيص رأس المال المصرح به وأى زيادة أخرى متاحة للاكتتاب للأعضاء الإقليميين وغير الإقليميين ، بحيث يحوز الأعضاء الإقليميون على نسبة (٦٠٪) من إجمالى القوة التصويتية ، والأعضاء غير الإقليميين على نسبة (٤٠٪) .

٣ - قرار مجلس المحافظين B/BG/2012/04 الذى بموجبه تم زيادة رأس مال البنك المصرح به إلى سبعة وستين ملياراً ومائة وتسعة وستين مليونًا ومائة وتسعين ألف وحدة حسابية (٦٧ ,١٦٩ ,١٩٠ ,٠٠٠ وحدة حسابية) بقسمة تعادلية قدرها عشرة آلاف وحدة حسابية (١٠ ,٠٠٠وحدة حسابية) .

أخذا فى الاعتبار التوصيات الواردة فى تقرير مجلس الإدارة ADB/BG/WP/2019/19

تقرر ما يلى :

١ - إقرار زيادة خاصة فى رأس المال لرأس المال المصرح به للبنك للسماح بما يلى : (١) اكتتاب دولة غير إقليمية (أيرلندا) فى الحد الأقصى للأسهم المطلوب الاكتتاب بها لكى تصبح عضواً ؛ و (٢) اكتتاب الأعضاء الإقليميين فى عدد الأسهم اللازمة لتحقيق النسبة المطلوبة والتى تمثل ٦٠/ ٤٠ بين مساهمة الأعضاء الإقليميين وغير الإقليميين .

٢ - زيادة رأس مال البنك المصرح به من ستة وستين مليارًا وتسعمائة وخمسة وسبعين مليونًا وخمسين ألف وحدة حسابية (٦٦,٩٧٥,٠٥٠,٠٠٠ وحدة حسابية) إلى ثمانية وستين مليارًا وثلاثمائة وخمسة عشر مليونا وخمسمائة وخمسين ألف وحدة حسابية (٦٨,٣١٥,٥٥٠,٠٠٠ وحدة حسابية) والتى يقابلها زيادة فى عدد الأسهم من ٦,٦٩٧,٥٠٥ سهمًا إلى ٦,٨٣١,٥٥٥ سهمًا ، بالإضافة إلى إصدار ١٣٤,٠٥٠ سهمًا جديداً ، منها ٥٣,٦٢٠ سهمًا ستكون متاحة للاكتتاب من قبل أيرلندا و٨٠,٤٣٠ سهمًا ستكون متاحة للاكتتاب من قبل الأعضاء الإقليميين . يجب أن تكون الأسهم الإضافية بقيمة تعادلية تبلغ عشرة آلاف وحدة حسابية (١٠٠٠٠ وحدة حسابية) لكل سهم وتخضع لنفس الشروط والأحكام مثل الأسهم المصرح .

٣ - بها فى الزيادة العامة السادسة لرأس المال للبنك (GCI-VI) ؛ و

٤ - تفويض مجلس الإدارة ، بالتشاور مع رئيس البنك، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار فى الوقت المناسب .

مرفق (١)

(الزيادة الخاصة لرأسمال بنك التنمية الإفريقى *(SCI)*

نتيجة لانضمام أيرلندا إلى عضوية البنك)

القاهرة فى

البروفيسور / فينسنت أو. نميهيلى

سكرتير عام بنك التنمية الأفريقى

شارع جوزيف أنوما

١ . ص ب ١٣٨٧ - أبيدجان ١ .

كوت ديفوار

تحية طيبة وبعد ،

تشرفت بتلقى كتابكم المؤرخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠ الذى تخطروننى فيه بتخصيص ٢٢٥٠٣ أسهم جديدة من أسهم رأس مال بنك التنمية الإفريقى إلى جمهورية مصر العربية، فى إطار الزيادة الخاصة لرأس مال البنك (SCI) الناتجة عن انضمام أيرلندا إلى عضوية البنك .

ويسعدنى إبلاغكم أن حكومة جمهورية مصر العربية قد قبلت هذا التخصيص ، وبناء عليه تكتتب فى عدد ٢٢٥٠٣ أسهم ، تتكون من ١٣٥٠ سهمًا مدفوعًا و٢١١٥٣ سهمًا قابلا للاستدعاء وذلك طبقًا لأحكام قرار مجلس المحافظين B/BG/2019/04 الصادر فى ١٢ يونية ٢٠١٩ (القرار) .

وقد اختارت حكومة جمهورية مصر العربية سداد الجزء المدفوع من اكتتابها بالدولار الأمريكى ، باستخدام أسلوب التحويل المنصوص عليه فى الفقرة ٤-١-ج من قرار مجلس المحافظين الخاص بالزيادة السادسة والصادر فى ٢٧ مايو ٢٠١٠ ، وعلى أساس أن الوحدة الحسابية تعادل ١,٤٩٣٥٦ دولار أمريكى .

ويعد هذا الاكتتاب "مشروطًا" باستكمال جميع المتطلبات القانونية الداخلية والموافقات التشريعية اللازمة كى يكون هذا الاكتتاب ساريًا وملزمًا . وفى هذا الإطار ، تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية ببذل كافة الجهود اللازمة للحصول على الموافقات التشريعية وسداد القسط الأول فى موعد غايته ١٨ ديسمبر ٢٠٢١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

طارق عامر